THE LEVANT & IRAQ FORUM

وقائع

اجتماع السنوي الأول بعد التأسيس

من الرؤية إلى المسارات القابلة للتطبيق

خوگر وريا

دلاور علاء الدين

اب/أغسطس ٢٠٢٦

منشورات مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

تتولى مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث الخوض في القضايا المتعلقة ببناء الوطن والدولة والديمقراطية في الشرق الأوسط، وتنفذ مهامه في هذا الميدان من خلال الدراسات والتحليلات المستقلة والحوارات الدائرة بشأن السياسات، وتهدف بحوثه إلى دعم الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وسيادة القانون والإزدهار الإجتماعي والإقتصادي في الإقليم.

إنشئت المؤسسة في عام ٢٠١٤ كمنظمة غير حكومية مستقلة غير ربحية، ومقرها في أربيل بإقليم كوردستان العراق. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا في www.meri-k.org

MERI
Middle East
Research Institute

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ٢٠٢٦ ©
أربيل - إقليم كوردستان - العراق
E: info@meri-k.org
www.meri-k.org
X: @meri_info

الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن رأي الكاتب. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير والتسجيل، أو أي نظام لتخزين أو استرجاع البيانات، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مؤسسة ميري. يُرجى توجيه جميع الاستفسارات إلى الكاتب.

من الرؤية إلى المسارات القابلة للتطبيق

وقائع
اجتماع السنوي الأول بعد التأسيس

أربيل، إقليم كردستان العراق

THE LEVANT & IRAQ FORUM

خوگر وريا

باحث أقدم
مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

دلاور علاء الدين

منسق منتدى الشام والعراق
رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

اب / أغسطس ٢٠٢٦

من الرؤية إلى المسارات القابلة للتطبيق

وقائع
اجتماع السنوي الأول بعد تأسيس المنتدى
أربيل، إقليم كردستان العراق

ملخص تنفيذي

كان اجتماع السنوي الأول بعد التأسيس لمنتدى بلاد الشام والعراق، الذي عقد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، بمثابة نقطة تحول في الحوار السياسي الإقليمي. لقد نقلت المناقشة من السؤال المألوف حول الأسباب التي تجعل التعاون الإقليمي ضرورياً لمواجهة التحدي الأكثر إلحاحاً، الى السؤال حول كيفية تحقيق ذلك التعاون. القصور في مجال الحوكمة، والاستبعاد السياسي، وضعف المؤسسات، والمظالم التي لم تتم تسويتها - ليس القضايا الأمنية وحدها - هى المسببات الرئيسية للهشاشة الإقليمية.

رأى المشاركون أن إعادة بناء شرعية الدولة من خلال الحوكمة الشاملة أمر ضروري للحد من تأثير الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية. وبدلاً من انتظار التسويات السياسية الشاملة، دعا المنتدى إلى تعاون تدريجي وعملي، يبدأ بمبادرات عابرة للحدود مثل إدارة الحدود ووقف الاتجار غير المشروع لبناء الثقة.

كما ينبغي أن يسير الانتعاش الاقتصادي جنباً إلى جنب مع المصالحة وإصلاح الحوكمة، بينما لا بد من السعي إلى اللامركزية من خلال تصميم مؤسسي ملائم للسياق بدلاً من النقاشات الأيديولوجية حول الفيدرالية. كما تم الإقرار بأن تغير المناخ والأمن المائي يمثلان تحديات أمنية إقليمية مشتركة تتطلب اتخاذ إجراءات جماعية.

فالاستقرار الدائم يعتمد على مؤسسات حكومية أقوى، وحوار مستمر، وإشراك الشباب، وانتهاج إصلاحات عملية محلية تبني الثقة والقدرة على الصمود بمرور الوقت.

ويختتم هذا التقرير بسلسلة من التوصيات السياساتية العملية التي ستظل مؤثرة في ظل الديناميات الإقليمية المتغيرة باستمرار.

التوصيات الناشئة

يطرح "منتدى الشام والعراق" نفسه بوصفه منصة لا تكتفي بتوليد الأفكار، بل تترجمها إلى توصيات جاهزة للتطبيق على مستوى السياسات، وتحافظ على زخم الحوار لفترة كافية تتيح للتقدم التدريجي أن يبني مصداقيته الخاصة. وقد أفرز اجتماع المنتدى لعام ٢٠٢٥ في أربيل، إقليم كوردستان العراق، عدداً من نقاط التقارب الواسعة التي يمكن أن تسترشد بها السياسات المستقبلية:

- **مسار عملي نحو الاستقرار الإقليمي**

تبحث المنطقة عن أرضية وسطى بين نموذجين فشلا في تحقيق الاستقرار: (أ) المركزية الصارمة التي كثيراً ما تولّد الإقصاء والنزاع، و(ب) حوكمة مجزأة لكنها مبنية على الامر والتي ترسّخ نفوذ الجهات الفاعلة غير الحكومية (اللا دولة) وتفتح الباب أمام التدخلات الخارجية. وبدلاً من السعي إلى بناء منظومة أمنية إقليمية طموحة في المدى القصير، يُستحسن اعتماد مقاربة متدرّجة تنطلق من تعاون عملي عبر الحدود، وتبني الثقة عبر إنجازات قابلة للقياس، ثم تتطور تدريجياً نحو تنسيق سياسي واقتصادي أعمق يرتكز على حوكمة شمولية ومؤسسات حكومية أكثر رسوخاً.

- **إعطاء الأولوية للتنفيذ على الرؤية**

على الرغم من أن الرؤى الاستراتيجية موجودة في الغالب، إلا أن الدول تفشل عادةً في مرحلة تنفيذها. لذا، ينبغي أن تركز الجهود السياساتية المستقبلية على الآليات المؤسسية والتشريعية التي تُترجم الحوار إلى أفعال، بما في ذلك صياغة القوانين، وتطوير المؤسسات، وترتيب الإصلاحات بشكل قابل للتطبيق سياسياً.

- **بناء الثقة عبر التعاون الوظيفي**

يُعدّ التعاون التدريجي القائم على تحقيق نتائج ملموسة الوسيلة الأنجع لتوليد الثقة. وقد جرى تحديد إدارة الحدود، لا سيما التعاون في مكافحة الاقتصادات غير المشروعة مثل تهريب الكبتاغون، بوصفها مجالاً عملياً يمكن أن تمهّد فيه النجاحات المرئية الطريق أمام تعاون سياسي أوسع.

- **إخراج التحديات الوجودية المشتركة من دائرة التسييس**

إن تغيّر المناخ، والأمن المائي، والتدهور البيئي، مجالات ينبغي أن يبقى التعاون فيها بمنأى عن الخلافات السياسية. وتتيح هذه التحديات العابرة للحدود فرصاً لتجميع الخبرات، وتعزيز التعاون التقني، وترسيخ ثقافة التعاون الإقليمي.

- **ربط مبادرات الربط بالحوكمة**

ينبغي أن تكون الممرات الاقتصادية ومبادرات الربط الإقليمي مكمّلة لعملية إصلاح الحوكمة والاندماج السياسي، لا بديلاً عنهما. فمن غير المرجح أن تحقق الاستثمارات في البنى التحتية استقراراً دائماً ما لم تواكبها عقود اجتماعية حقيقية، كما أن الربط وحده لا يمكن أن يتغلب على الإقصاء وضعف الحوكمة والتهميش، وهي عوامل تغذّي التطرف وعودة صعود الفاعلين غير الحكومية.

- **السعي إلى لامركزية عملية في سوريا**

بدلاً من الانشغال بجدالات المصطلحات، ينبغي أن ينصبّ التركيز على تصميم نموذج حوكمة لامركزي يستوعب التنوع مع الحفاظ على مبدأ المواطنة المتساوية، والتماسك المؤسسي، ووحدة الدولة. وينبغي أن ينصبّ الاهتمام على التصميم القانوني والإداري أكثر من الانشغال بمصطلحات من قبيل "الفيدرالية".

- **تعزيز الحوار والدبلوماسية**

يُعدّ الحوار المستمر في مستوى المسارين الـ ١,٥ و ٢ بين صنّاع القرار والخبراء التقنيين والأكاديميين والمستشارين أمراً ضرورياً لمعالجة القضايا الحساسة سياسياً، بما فيها اللامركزية، وتقاسم الموارد، والإصلاح الدستوري، والعدالة الانتقالية. وينبغي أن تُصمَّم هذه الآليات على نحو يفضي إلى خيارات سياسية عملية، وأن تحافظ على زخمها بما يتجاوز اللقاءات الآنية المنفردة.

- **ربط الاستقرار بالتعافي الإنساني**

لا يمكن فصل الاستقرار الإقليمي عن موضوع تهيئة الظروف الكفيلة بعودة اللاجئين عودة آمنة وطوعية وكريمة، وعن وقف التدهور الإنساني المستمر. وللأسف، فقد أدى تراجع المساعدات الدولية في عدد من دول بلاد الشام والعراق إلى تفاقم هشاشة الأوضاع. ولا يمكن تحقيق عودة مستدامة عبر تحسين الوضع الأمني وحده؛ إذ يتطلب الأمر أيضاً توفير فرص اقتصادية، ومؤسسات فاعلة، وخدمات عامة موثوقة، وحوكمة خاضعة للمساءلة، واستمرار الدعم الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح وتمكين إعادة الاندماج على المدى الطويل.

من الرؤية إلى مسارات قابلة للتطبيق

تناولت اجتماعات " منتدى الشام والعراق " السابقة، منذ انطلاقته الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، التحديات الرئيسية التي تواجه بلاد الشام والعراق، بما فيها النزاعات غير المحسومة، والاقتصادات الهشة، والفاعلين المسلحين العابرين للحدود، والتحالفات المتغيرة، وهي عوامل أبقت المنطقة في حالة من عدم الاستقرار المطول. وفي الذكرى السنوية الأولى لتأسيس المنتدى، التي عُقدت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ في أربيل بإقليم كوردستان العراق، وبمشاركة أعضاء المنتدى وضيوف من خارجه، جرى تناول السؤال الصعب: لماذا يستمر هذا التشرذم في المنطقة، وما الذي يمكن القيام به فعلياً للبدء في عكس مساره؟

وفي جو ساده الصراحة والتأمل ورؤية استشرافية، لم يقم المشاركون بمناقشة ما إذا كان التعاون ضرورياً، بل انصبّ النقاش على نوع التعاون الممكن تحقيقه في منطقة لا تزال تعاني من عجز في الحوكمة، واقتصادات هشة، ومؤسسات ضعيفة، وتحالفات متبدلة، وانعدام ثقة بين المكونات المجتمعية، وإرث الجماعات المسلحة، وهذه كلها عوامل تقوّض سلطة الدولة. وبذلك، إنتقل الحوار من مرحلة صياغة الرؤية إلى مرحلة اختبار قابليتها للتطبيق.

الهشاشة كمنظومة لا كلحظة عابرة

كثيراً ما يُساء فهم الهشاشة في بلاد الشام والعراق باعتبارها مشكلة أمنية في المقام الأول، غير أن المشاركين في اجتماع المنتدى شدّدوا على أن جذورها تكمن بشكل أعمق في ضعف الحوكمة وغياب الشمولية فيها، وهما القاسمان المشتركان بين العراق وسوريا ولبنان وغيرها من الدول في المنطقة. وعلى حد تعبير أحد المشاركين: "لا يمكن فهم الدورات المتكررة للتطرف في المنطقة، من الرمادي إلى الموصل وصولاً إلى أجزاء من سوريا وغيرها، من دون النظر في كيفية إقصاء شرائح من المجتمع عن المشاركة في الحوكمة". ووفق هذا التوصيف، هناك أمكانية أن تتحول المجتمعات المهمّشة إلى بيئة خصبة وحاضنة للتطرف، فيما تقوم الدول بإنفاق مبالغ تفوق كثيراً ما تنفقه على الأدوات الأمنية القسرية بدلا من بناء أنظمة سياسية واقتصادية شمولية. وذهب بعض المشاركين إلى أنه من دون معالجة "فجوة الاندماج"، ستبقى مشاريع الربط الإقليمي، كالطرق والسكك الحديدية والممرات، عرضة للصدمات والانتكاسات، إذ إن البنية التحتية لا يمكن أن تكون بديلاً عن عقد اجتماعي يحظى بالشرعية.

وعليه، ينبغي عدم النظر إلى استمرار دور الفاعلين المسلحين غير الحكوميين باعتبارهم مجرد أطراف مفسدة خارجية، ذلك أن هذه الجماعات كثيراً ما نشأت في بيئات انهارت فيها الحوكمة أو شعرت فيها المجتمعات بغياب التمثيل. وفي عدة سياقات، تطورت هذه الجماعات إلى بنى حوكمة أمر واقع، تقدّم الخدمات وتمارس السلطة في غياب الدولة. ومن ثم، فإن التحدي لا يكمن في مجرد إزالة هذه الجماعات، بل في إعادة بناء شرعية الدولة على نحو يجعل وجودها غير ضروري.

ونتيجة لذلك، يشكّل بناء الثقة بين الناس والسلطات أولوية استراتيجية. فالثقة لا يمكن استعادتها بالشعارات، بل تتطلب مسارات مستدامة وتدريجية قائمة على تحقيق نتائج، ووسطاء ذوي مصداقية، و"قصص نجاح" ملموسة تثبت أن التعاون ممكن، قبل الشروع في محاولة حسم الخلافات السياسية القصوى.

الحدود والأمن والجهات المسلحة غير الحكومية

هل باتت المنطقة داخلة مرحلة "ما بعد الجهات اللا دولة المسلحة"؟ يمكن توصيف هذه المرحلة ليس بأنها تتسم بانهيار الجماعات المسلحة، بل بتراجعها أو انحسار حدّة نشاطها، بما يفتح نافذة فرص أمام إعادة بناء الدولة والتعاون الإقليمي. وقد أُشير في النقاشات إلى أن الجهات الموالية لإيران وبفعل الضغط الدولي، تبدو في حالة التراجع وأن بعض معالم المشهد المسلح قد تغيّر، وأن الحدّة التي سادت في السنوات الماضية قد تراجعت في بعض الساحات. غير أن التحذير الكامن في هذه القراءة هو أن مثل هذه النوافذ سرعان ما تُغلق: فمن دون بناء سريع للمؤسسات ومبادرات تعاونية، يمكن للفاعلين المسلحين أنفسهم أن يعيدوا تشكيل صفوفهم، وأن تنزلق المنطقة مجدداً إلى دورة عنف أكثر حدّة. وقد جرى الاستشهاد بعودة ظهور خلايا تنظيم "داعش" واستمرار مكامن الضعف أمام التطرف، دليلاً على أن الظروف الكامنة وراء الظاهرة لم تُعالج بعد.

وسلّط النقاش الضوء على أهمية التوازن بين الاحتياجات الأمنية العاجلة ومتطلبات بناء الدولة على المدى الطويل. وحذّر المشاركون من أن القوات العابرة للحدود والمدعومة خارجياً أو ذات الطابع الهجين، إن بقيت خارج البنى العسكرية الوطنية، قد تتحول إلى مراكز قوى جديدة غير حكومية، بما يقوّض سلطة الدولة. وفي المقابل، إن إعادة تشكيل وحدات الحدود بالاستفادة من كوادر ذات خبرة في مكافحة الإرهاب تمثّل سبيلاً عملياً لتحسين إدارة الحدود وأمنها. كما طُرح التعاون في إدارة الحدود، ولا سيما في تعطيل تهريب الكبتاغون، بوصفه إجراءً لبناء الثقة يوفّر نتائج مرئية وقابلة للقياس من شأنها أن ترسّخ الثقة قبل الانتقال إلى القضايا السياسية الأكثر إثارة للخلاف. ويبقى التحدي المركزي متمثلاً في التوفيق بين تحقيق الاستقرار في المدى القصير والتكامل المؤسسي المستدام.

وتظل منطقة بلاد الشام والعراق حبيسة حلقة مفرغة: حوكمة هشة تنتج انعدام الأمن والإقصاء، وانعدام أمن يستدعي الفاعلين من اللا دولة والتدخلات الخارجية، وهذه القوى بدورها تعرقل الإصلاحات المؤسسية اللازمة للاستقرار والتعافي الاقتصادي. ومع أن مشاريع الربط الإقليمي والممرات الاقتصادية تبدو مخرجاً جذاباً من هذه الحلقة، فإنها من دون حوكمة ذات مصداقية واندماج مجتمعي، تخاطر بأن تتحول إما إلى رمزية جوفاء أو إلى ساحات تنازع جديدة. ومن ثم، فإن التعاون المؤسسي يسبق التسوية السياسية. وبدلاً من انتظار اتفاقات سياسية كبرى، شدّد المشاركون على أهمية المبادرات الصغيرة والعملية القادرة على بناء الثقة وإظهار تقدم ملموس على امتداد المنطقة.

التنمية الاقتصادية والمصالحة وترتيب الأولويات

نُظر إلى التعاون الاقتصادي بوصفه غير منفصل عن عملية المصالحة وإصلاح الحوكمة، إذ رأى المشاركون أن تمويل إعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية وحدها لا يمكن أن تحقق استقراراً دائماً. فإعادة بناء البنى التحتية المادية من دون معالجة الانقسامات السياسية والتصدعات المجتمعية والمظالم غير المحسومة، ينطوي على خطر إعادة إنتاج الظروف ذاتها التي تغذّي عدم الاستقرار، على نحو ما تُظهره التجربة العراقية. وفي حين ينبغي أن يسير التعافي الاقتصادي والمصالحة جنباً إلى جنب، فقد حظيت المصالحة بأولوية أعلى، لأن النزاعات القائمة على الهوية والمظالم المتراكمة قادرة على تقويض جهود التنمية. ودعا المشاركون كذلك إلى تبنّي مقاربة أوسع قائمة على "منظومة متكاملة"، تعزز مؤسسات الدولة مع الحفاظ على مساحة لمنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز الأبحاث، لتؤدي دور الوسيط الموثوق وتحافظ على استمرارية الحوار في فترات ضعف قدرات الدولة.

الفدرالية واللامركزية وسياسة المصطلحات

برزت مسألتا اللامركزية والفيدرالية، لا سيما فيما يتصل بمستقبل سوريا، بوصفهما محور النقاش الأكثر جوهرية في اجتماع أربيل. وقد تجاوز الجدل حدود الأطر الأيديولوجية ليتركّز على المصطلحات ذاتها وعلى تباين النماذج الوطنية. فإرث الأنظمة المركزية ذات الحزب الواحد في المنطقة خلّف قدراً من الالتباس وسوء الفهم. واقتُرح أن يشكّل حوار منظم حول اللامركزية والفيدرالية، ماهيتهما والأشكال المتعددة التي يمكن أن تتخذاها، وهذه أجندة مفيدة لمسار ١,٥ أو المسار الثاني، خصوصاً فيما يتعلق بالحالة السورية.

ورأى المشاركون أن الفيدرالية في العراق اكتسبت سمعة سلبية لا تستحقها، لا لأن المفهوم ذاته أخفق، بل لأن النموذج الذي رسمه دستور عام ٢٠٠٥ لم يُطبَّق قط بصورة كاملة. فالأسس التشريعية الجوهرية اللازمة لتفعيل النظام، ولا سيما تلك المنظِّمة لإدارة موارد النفط والغاز، لم تُسنّ أبدا، ما يعني أن الفيدرالية لم تُمنح فعلياً فرصة العمل على النحو الذي أُريد لها. وبدلاً من الوقوع في أسر الجدل حول المصطلحات، اقترح المشاركون التركيز على مسار لامركزي ذي مصداقية، مشددين على أن الحوكمة تقع على طيف يمتد من الأنظمة شديدة المركزية إلى الترتيبات شبه الكونفدرالية، وأن على كل بلد أن يحدد التوازن الملائم له في ضوء تاريخه وتركيبته السكانية وواقعه السياسي.

أما في سوريا، فتكتسب الفيدرالية حساسية إضافية بفعل الإرث التاريخي لحقبة الانتداب الفرنسي، حين نشأت البلاد وقُسّمت إلى كيانات ذات طابع طائفي. وبالنسبة إلى كثير من القوميين، مزجت تلك التجربة بين خطاب اللامركزية والخشية من تفتيت مدفوع من الخارج. غير أنه جرى الإقرار في الوقت نفسه بأن اللامركزية ضرورة، وأن تجارب المجالس المحلية المبكرة في سوريا إبّان الثورة توفّر أساساً محلياً يمكن البناء عليه. وقد التقت الرسالة الجوهرية لهذه المداخلات عند نقطة واحدة: سوريا بحاجة إلى اللامركزية لإدارة تنوعها، لكن ينبغي تصميمها على نحو يتفادى الأقلمة الطائفية ويعزز في المقابل المواطنة المتساوية وسيادة القانون. ويكمن التحدي الآن في تحويل هذه التجارب إلى بنى حوكمة شرعية معترف بها وطنياً، تصون وحدة البلاد وتتيح في الوقت ذاته هامشاً من الحكم الذاتي المحلي.

المناخ والموارد والجبهة المقبلة لعدم الاستقرار

إلى جانب قضايا الحوكمة، ثمة تحدٍّ وجودي مشترك يتجاوز الانقسامات السياسية في عموم منطقة بلاد الشام والعراق. فقد تكرر ذكر شحة المياه، وتغيّر المناخ، والجفاف، ومشكلة الأمن الغذائي في شمالي سوريا والعراق، بوصفها قضايا ملحّة تستدعي عملاً جماعياً. كما أن سيطرة دول الجوار الواقعة في أعالي الأنهار، كتركيا وإيران، على منابع المياه، تزيد من إلحاح الحاجة إلى استجابات إقليمية منسقة. ولم يُنظر إلى هذه الضغوط البيئية باعتبارها شواغل إنسانية فحسب، بل بوصفها محركات محتملة لنزاعات مقبلة في المنطقة إن بقيت من دون معالجة.

ويمكن أن يشكّل التعاون المناخي أحد المجالات القليلة التي "تتجاوز السياسة"، وهو في الوقت نفسه وجودي وعملي، ما يجعله مدخلاً معقولاً لتجميع الخبرات والقدرات على المستوى الإقليمي. كما يمكن للحوكمة البيئية العابرة للحدود أن تؤدي دوراً مزدوجاً: آلية لبناء الثقة، ووسيلة لمواجهة صدمات وشيكة ستفضي، إن أُهملت، إلى تفاقم النزوح والهشاشة الاقتصادية والتوترات بين المكونات.

ووفق المشاركين، لا تزال منطقة بلاد الشام والعراق تفتقر إلى أجندة مشتركة لأمنها وبقائها، في حين أظهر الفاعلون من غير الدول والجماعات المتطرفة قدرة على التفكير الاستراتيجي العابر للحدود. وجرى التشديد على أن أجزاء من سوريا والعراق تواجه بالفعل الجفاف وانعدام الأمن الغذائي، بينما تصوغ سيطرة دول الجوار على المنابع هشاشة الوضع المائي بطريقة إقليمية في جوهرها، لا يمكن حلّها داخل الحدود الوطنية وحدها. والخلاصة واضحة: المناخ والمياه ليستا قضيتين "ثانويتين"، بل هما من محركات النزاع المقبلة، وينبغي التعامل معهما بوصفهما مسألتين أمنيتين محوريتين.

إعادة البناء من الداخل وحدود الهندسة الخارجية

أدت الصدمات المجتمعية العميقة، الناجمة عن سنوات من النزاع والضائقة الاقتصادية، إلى تآكل ثقة الناس بنماذج الحوكمة، ما يعني أن أي حلول مستقبلية يجب أن تحظى بقبول شعوب أنهكتها الصدمات المتكررة. واعتُبرت الدراسات العلمية القائمة على الأدلة، والتصميم المتأني، ومراعاة تصورات الرأي العام، عناصر جوهرية لتفادي مزيد من عدم الاستقرار.

وانطلاقاً من التجربة اللبنانية: فمن الواضح أن الحروب الأهلية الداخلية تختلف اختلافاً جذرياً عن النضال ضد الاستبداد أو الهيمنة الخارجية، وأن تكاليف الانزلاق إلى حرب داخلية تمتد عبر الأجيال. ومن ثم، فإن إعادة البناء يجب أن تُقاد من الداخل؛ إذ يمكن للأطراف الخارجية أن تقدّم المشورة، لكنها لا تستطيع فرض إعادة الإعمار أو إعادة تأسيس الدولة. وقد تردد هذا التأكيد على الفاعلية الداخلية في مداخلات عدة، ولا سيما في الدعوات إلى إنشاء منتديات قادرة على معالجة المظالم الطائفية، والعدالة، والعدالة الانتقالية، وملف المفقودين والمغيّبين، والتوزيع العادل للموارد.

بيد أن هناك حقيقة إقليمية قاسية تتمثل في أن الدول المضيفة للاجئين أصبحت على وشك بلوغ حدود طاقتها الاستيعابية، في حين أن الدعم الدولي آخذ في التقلص. فالمساعدات تعرضت للتخفيض، والقدرات المؤسسية للوكالات الإنسانية تواجه ضغوطاً شديدة، كما أن أعباء النزوح مستمرة. وبالتالي، فإن تحقيق الاستقرار الإقليمي لا يقتصر على الشؤون السياسية الداخلية للدول الفردية فحسب، بل يتعلق أيضاً بالحد من الآثار الجانبية المزعزعة للاستقرار التي تمتد إلى لبنان والأردن وتركيا وما وراءها.

من الحوار إلى التحرك

يجب أن يبدأ التعاون الإقليمي بخطوات قابلة للتحقيق: تعزيز الحوكمة والشمولية، والسعي إلى تنفيذ مبادرات فعالة عبر الحدود، وتشجيع مشاركة الشباب، ومعالجة التحديات البيئية المشتركة. فمن الأهمية تصميم أنظمة حوكمة تعكس الواقع المحلي بدلاً من النماذج المستوردة. ولن تكون الترابطية والتكامل الاقتصادي مستدامين إلا إذا ارتكزا على هياكل دولة شرعية وشمولية. وفي إطار الانتقال من الرؤية إلى المسارات القابلة للتطبيق، شدد المشاركون على ضرورة الانتقال من تشخيص التشرذم الإقليمي إلى تحديد النقاط التي يمكن أن ينطلق منها الحراك العملي.

الشباب

اعتُبر تعزيز التبادل الشبابي والأكاديمي عبر بلدان منطقة لوبان-إيتان استثماراً مهماً في التكامل. وينبغي أن تشارك الأجيال الشابة في الدبلوماسية المستقبلية، مع تشجيع التبادل الثقافي والعلمي لمواجهة عقود من العزلة وانعدام الثقة. واعتُبر تيسير الاتصال المباشر بين الطلاب والباحثين والمهنيين الشباب مبادرة منخفضة التكلفة وذات تأثير كبير قادرة على تحقيق مكاسب طويلة الأجل للتعاون الإقليمي.

منتدى الشام والعراق

عقد بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتأسيس منتدى بلاد الشام والعراق

٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٥

الشركاء المنظمون:

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

مؤسسة كونراد أديناور شتفتونج

المؤسسات الأعضاء في منتدى العراق والشام أبحاث الشرق (FIL) المشاركة في هذا الإجتماع:

- مؤسسة الشرق الاوسط للبحوث، العراق
- مركز عشتار لدعم الديمقراطية، العراق
- منتدى الفكر العربي، الأردن
- المركز اللبناني للدراسات السياسية، لبنان
- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، سوريا
- منصة «دي فاكتو» للحوار، سوريا

بالإضافة إلى مجموعة واسعة من كبار الدبلوماسيين وصانعي السياسات الوطنيين والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين.

من الرؤية إلى المسارات القابلة للتطبيق

THE LEVANT & IRAQ FORUM

شبكة متنامية من مراكز الفكر الإقليمية،
أنشئت لتوفير منصة ضرورية للتواصل بين الباحثين
وصانعي السياسات وقادة المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

A MERI Publication
info@meri-k.org
WWW.MERI-K.ORG
x.com/meri_info | facebook.com/meri_info
Erbil - Kurdistan Region - Iraq

MERI
Middle East
Research Institute